مشروع برنامج الندوة الدولية حول

"التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي"

(القاهرة ٩ - ٢٠١٣/٥/١٠)

المواطنة والتنمية كأساس للعدالة الاجتماعية

ورقة عمل أعدها

د.عزالدين سعيد الاصبحي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ما بين المواطنة والتنمية ارتباط وثيق في غياب احداها غياب للأخرى وبالتالي انعدام لمبادئ العدالة، وبدون ان يكون لدينا مواطنه حقيقية يتمتع بها المواطن لا يمكننا الحديث عن تنمية للفرد والمجتمع وبالتالي الوصول الى تحقيق اي عدالة.

ان انتهاك العدالة بكل معانيها يبدأ من التخلي عن جوهر حقوق الانسان القائم على احترام الكرامة البشرية لتتجسد هذه الانتهاكات بصور عده

وما هذا الانهيار الواضح في مظاهر التنمية وبرامج السياسة والاضطرابات المدمرة في معظم اقطارنا العربية سوى انعكاس لتخلي الانظمة عن جوهر سياسة تؤمن بمبادئ حقوق الانسان بتكاملها وترابطها

وخلال السنوات الماضية تتأكد حقيقة الفشل السياسي والتنموي المحيط بنا بسبب هذا الاصرار من الانظمة السير بعكس ما يقتضية منطق العدالة وبعكس الايمان بأهمية صون الكرامة الانسانية وانها جوهر التقدم ومفتاح الطريق نحو التنمية الحقة

المواطنة وأهميتها في تحقيق الاستقرار والعدالة

جوهر عملية المواطنة الوصول بالدولة الى المساواة والانصاف والشراكة الحقيقية وضمان الحقوق والواجبات القائم على الديمقراطية والشفافية

ان اهمية تحقيق فكرة المواطنة في جوهرها هو الوصول الى الاستقرار المطلوب الذي يأتي على اساس تحقيق العدالة الكاملة وفي جوهرها العدالة الاجتماعية

(فالمواطنة كمبدأ ومرجعية دستورية وسياسية، لا تلغي عملية التدافع والتنافس في الفضاء الاجتماعي، تضبطها بضوابط الوطن ووحدته القائمة على احترام التنوع وليس على نفيه، والساعية بوسائل قانونية وسلمية للإفادة من هذا التنوع في تمتين قاعدة الوحدة الوطنية. بحيث يشعر الجميع بأن مستقبلهم مرهون بها، وأنها لا تشكل نفيا لخصوصياتهم، وإنما مجال للتعبير عنها بوسائل منسجمة وناموس الاختلاف وآفاق العصر ومكتسبات الحضارة.

ويرى عبد العزيز قري : انه : لا يكتمل مفهوم المواطنة على الصعيد الواقعي، إلا بنشوء دولة الإنسان. تلك الدولة المدنية التي تمارس الحياد الايجابي تجاه قناعات ومعتقدات وأيدلوجيات مواطنيها. بمعنى أن لا تمارس الإقصاء والتهميش والتمييز تجاه مواطن بسبب

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

معتقداته أو أصوله القومية أو العرقية. كما أنها لا تمنح الحظوة لمواطن بفضل معتقداته أو أصوله القومية أو العرقية. فهي مؤسسة جامعة لكل المواطنين، انها تمثل في المحصلة الأخيرة مجموع إرادات المواطنين) تحفظ على المواطن حقوقه المختلفة وتوجب عليه واجبات تجاه دولته، بمعنى أنها تحفظ على الدولة حقوقها تجاه المواطنين. وتؤدي إلى الرفع من الثقة لدى المواطن والدولة في اتجاه دعم أحدهما للآخر، بما يحقق لحمة النسيج الاجتماعي للمجتمع، ويؤدي إلى شراكة في تنمية المجتمع من خلال المواطن والدولة في نفس الوقت؛ ذلك ان (متانة النسيج الوطني تتطلب التسليم بمفهوم المواطنة، كمفهوم تتحقق فيه المساواة بين البشر، وينال فيه الفرد موقعه الاجتماعي ووظيفته عن طريق كفاءته وقدراته ونزاهته. فالواقع يؤكد أن ثمة علاقة في المضمون بين مفهومي المواطن والمواطنة. حيث إننا لا يمكن أن تتحقق المواطنة، بدون مواطن يشعر شعورا حقيقيا بحقوقه وواجباته في وطنه. فلا مواطنة بدون مواطن، ولا مواطن إلا بمشاركة حقيقية في شؤون الوطن على مختلف مستوياته)

ان تحقيق المواطنة هو الاساس الذي نحفظ من خلاله نظام العدالة الاجتماعية ونضمن من خلاله نجاح التنمية فقد اثبتت الاحداث التي مررنا بها في منطقتنا العربية مؤخرا فشل النظرية التي راهنت على احداث نمو اقتصادي واجتماعي مع التضحية بالحقوق السياسية والمدنية

كما ان الغاء الحق في المشاركة والاسهام في بناء الدولة والمجتمع من قبل الناس اهدر فرصة هامة للنهوض الاقتصادي السليم والعادل وادخل البلدان في مأزق من الصراعات التي لا تنتهي لنجد اهمية البدء في تحقيق معايير المواطنة بيقين منا ان (المواطنة توفر مساحة للمواطن كي يعمل على تطوير نوعية الحياة في المجتمع. حيث لا تتطور وتتقدم المجتمعات إلأ بجهود أبنائها جميعا)

هذا الأمر يتطلب سياسة لا تقوم على التهميش والاقصاء لأي من فئات المجتمع المختلفة

إنني مؤمن تماما ان المواطنة كقيمة تتجاوز مبدأ الحقوق والواجبات حيث هي ثقافة مجتمعية اصيلة واذا ادركنا ذلك سيكون الامر اهم واقوى ويحقق العدالة المنشودة لأنها محمية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من المجتمع وثقافته لتكون بنية المواطنة قيم اجتماعية وإنسانية وأخلاقية وسلوكية. تنتظم في تفاعل دائم من أجل إعطاء قيمة تداولية للمواطنة في واقع الأفراد والدولة عبر ممارسات واقعية في حياة الناس والمؤسسات.

الدلالة الاجتماعية للمواطنة

وإذا كنا نلمس الدلالة السياسية للمواطنة بمظاهر الشراكة في تدبير الشأن العام والحق في قيادة الدولة وتحقيق الحقوق السياسية فأن الدلالة الاجتماعية هي الاكثر وضوحا في تحقيق الانصاف والعدل وبتحقيق هذه القيم يكون الخروج من سياسة التهميش والافقار للمجتمع بتوفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية .

(حق كل مواطن في الحصول على فرص متساوية لتطوير جودة الحياة التي يعيشها، ويتطلب ذلك توفير الخدمات العامة للمواطنين، وبخاصة الفقراء والمهمشين، وإيجاد شبكة أمان اجتماعي لحماية الفئات المستضعفة في المجتمع)

وتحقيق ذلك يتم عبر تأكيد الحق في التنوع المجتمعي بل وتحقيق التعايش الحقيقي القائم على القبول بالاخر.

ان جوهر التنمية المتكاملة يقوم كما نعرف على تحقيق

– الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: وكما وردت في الوثائق الدولية لحقوق الانسان وابرزها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تتمثل الحقوق الاقتصادية أساسا بحق كل مواطن في العمل في ظروف منصفة والحرية النقابية من حيث النقابات والانضمام إليها والحق في الإضراب والحق بالراحة.

وتتمثل الحقوق الاجتماعية بحق كل مواطن بحد أدنى من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وتوفير الحماية الاجتماعية والحق في الرعاية الصحية والحق في الغذاء الكافي والحق في التامين الاجتماعي والحق في المسكن والحق في المساعدة والحق في التنمية والحق في بيئة نظيفة والحق في خدمات كافية لكل مواطن، وتتمثل الحقوق الثقافية بحق كل مواطن بالتعليم والثقافة والفنون والحفاظ على هويته الثقافية واللغوية وحفظ التراث الانساني كونه ملكا للبشرية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العدالة الاجتماعية كجوهر لحقوق الانسان

اخذ مفهوم العدالة الاجتماعية صدارة واضحة خلال الفترة الماضية مع ثورات الشعوب وفي المنطقة العربية بالذات لنجد أن المفهوم تحول الى شعار

ولكن يبقى الأمر راسخا وبعيدا عن حالة اللغط وهو ان العدالة الاجتماعية هي جوهر ايماننا بحقوق الانسان القائمة على مبدأ الحفاظ على الكرامة البشرية والمساواة.

ويذهب الدكتور إبراهيم العيسوي لتعريف العدالة الاجتماعية بشكل واسع على النحو التالي:

(العدالة الاجتماعية هي تلك الحالة التى ينتفى فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو من كليهما، والتى يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعى وتنعدم فيها الفروق غير المقبولة اجتماعيا بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، والتى يتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة ولا تجوز فيها الأجيال الحاضرة على حقوق الأجيال المقبلة، والتى يعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية، والتى يتاح فيها لأفراد المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم ولإطلاق طاقاتهم من مكامنها ولحسن توظيف هذه القدرات والطاقات بما يوفر لهؤلاء الأفراد فرص الحراك الاجتماعى الصاعد، وبما يساعد المجتمع على النماء والتقدم المستدام، وهى أيضا الحالة التى لا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادى وغيره من آثار التبعية لمجتمع أو مجتمعات أخرى، ويتمتع بالاستقلال والسيطرة الوطنية على القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية).

إن جوهر ذلك الحفاظ على الكرامه الانسانية والغاء اي نوع من التهميش والإقصاء وهذا لا يتحقق بدون مبدأ العدل الذي يكون هنا اتاحة الفرصة والغاء الظلم والتمييز.

ان ذلك يعني بصورة جلية اخرى اقامتنا لدولة سيادة القانون المنتمية الى العصر بكل قيم المساواة واحترام التنوع والقبول بالاخر على اساس ان المساواة هي اتاحة الفرص بين الناس دون تمييز مسبق واعمال القانون على الجميع مع سياسة تحقق الرفاه.

لندرك ان تحقيق مبادئ حقوق الانسان في تنوعها وشموليتها يكون في جوهر العدالة الاجتماعية حيث لا يمكن ان نحقق طائفة من الحقوق دون غيرها.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقد أكدت التغيرات السياسية التي نعيشها على مبدأ ترابط الحقوق وانه لا يمكن تحقيق تنمية او الذهاب نحو تلبية الاحتياجات الاقتصادية دون العمل على ترسيخ مبدأ الحرية والمشاركة في الحكم واتخاذ القرار حيث تتكامل حقوق الانسان لتحقق مبدأ العدالة المنشود.

انتهاك الحقوق والفشل التنموي

راهنت الكثير من الانظمة ولا يزال البعض يراهن على أن تحقيق تقدم تنموي يقوم على رفع الدخل او توفير الخبز من شأنه القفز على حقوق الانسان و تهميش حق الناس بالمشاركة الفاعلة في قيادة مجتمعهم وتنظيم دولتهم.

إلا ان المتتبع لشواهد كثيرة ليست تونس اخرها تؤكد على الترابط في مبدأ الحقوق وانه لا يمكن لأي نموذج تنموي ان يحقق نجاحا بدون حقوق سياسية ومدنية وبدون احترام جوهر حقوق الانسان القائم على احترام الكرامة البشرية.

ان جوهر العدالة الاجتماعية نفسه او الحقوق الاقتصادية ذاتها يقوم على مبدأ الحرية

وكما يقول امارتيا سن ان فهمنا للتنمية الانسانية يقوم على اساس انها - حرية -

ويمكن ان نقول ومع تعقد مفهوم العدالة الاجتماعية بل وتطوره حسب تطور فهم المجتمع وعلاقاته يمكن ان نركز على جانبين:

- الجانب السياسي ويؤكد على ان العدالة المنشودة على الصعيد السياسي لابد لها ان تقوم على الحق بالمشاركة وضمان الحريات ووجود المؤسسات الديمقراطية الفاعلة من مؤسسات برلمانية ومجتمع مدني واستقلال القضاء وحريات الاعلام.

- وعلى الجانب الاقتصادي والاجتماعي (المتعلق بمدى اشتراك أفراد المجتمع فى العملية الإنتاجية وفى جنى ثمارها. وهو ما يقود إلى قضية المساواة فى الفرص والحقوق الاقتصادية فى مجال العمل وملكية وسائل الإنتاج والحصول على الخدمات والمعلومات دون تمييز، وكذلك قضية إعادة التوزيع. وثانيها البعد الاجتماعى الذى يتصل بمشكلات التمييز والحرمان والفقر والإقصاء الاجتماعى، وما تستوجبه معالجتها من سياسات لتمكين الطبقات المحرومة من تحسين أوضاعها على نحو مستدام)

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثورات الشعوب وإبراز فشل القمع مع التنمية

ان محاولة تركيز النظام لجهد محدود بتحسين مستوى المعيشة على حساب الحقوق الاخرى التي تشكل تحقيق المواطنة الكاملة للفرد سوف يكون مصيره الفشل.

لقد أرادت الأنظمة أن تحكم قبضتها على الجميع من خلال الأمن اليقظ الذي يحصي على الناس انفاسهم مثل ما كان الأمر بتونس زين العابدين او كما هو ببعض الدول القائمة المغرقة بالاقتصاد الريعي والوفرة المالية الان ،وسارعت هذه الدول الى تحسين الوضع الاقتصادي ولو بشكل محدود أو باغراق المواطن بالرشاوي على أساس أن تحسين وضعه الاقتصادي يعوض عن كل الحقوق الاخرى.

ان هذه النظرية الأمنية ونظرية الهاء الناس بلقمة عيشهم اما عبر التجويع والترقيع او عبر الرشاوى الجماعية للمواطنيين انها نظرية لا تصمد ورأينا سقوطها سابقا وسنرى لاحقا إستمرار السقوط بطرق شتى ليس بالضرورة هذه المرة عبر زحف ملايين الجماهير ولكن مع ترهل الادارة وانهيارها.

لقد خرج الناس يهتفون في ثورات تونس ومصر واليمن مطالبين بخبز وحرية وكرامة وبالتالي ليس الأمر سؤ الوضع المعيشي بل هو الشعور بالقهر وانسحاق مبدأ المواطنة الذي أدى الى غياب العدالة الاجتماعية.

لأننا رأينا أن استمرار القمع السياسي مهما كانت النجاحات التنموية يصنع دولة هشه ونظاما فاشلا يقوم على عدم الثقة ويؤسس لإضطرابات مستقبلية واضحة،

كون أطراف العملية السياسية يتعاملون على أساس الاحساس بالغلبة والغاء الاخر وليس بالانتماء الى وطن ولا على اسس المواطنة وروح الانتماء و لنكتشف ان غياب الديمقراطية والشفافية والمحاسبة تولد ادارة فاسده وفسادا شرسا ومنظما يعصف بكل نافذة أمل في تحقيق التنمية، وتزداد الفجوة بين الأغلبية الساحقة من الناس الذين يمثلون نبض الشارع الذي يشعر بالفقر سواء فقرا ماديا او حرمانا سياسيا، وبين أقلية متخمة تتدعي ادراكها لهذا النبض وتتاجر به لا أكثر.

ونرى فجوة الفقر والغنى تزداد بحدة في الواقع لنرى أن ميزانيات مضطربة وديون وفقر متصاعد وقلق سياسي دائم يسود مجتمعاتنا العربية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ومع انعدام مبدأ المساءلة رأينا خلال فترة وجيزة هذاالفارق في الثروات وعدم قـدرة أحد أن يسأل من اين أتت هذه الاموال الضخمة ؟ ولماذا يزداد الغني غنى ويـزداد الفقيـر فقرا

لتعود أمامنا مقولة أن غياب مبدأ العدالة من جوهرالنظام الـسياسي ،واتبـاع طـرق الديمقراطية المراوغة التي تسرق من الناس حقهم بالمشاركة في صنع القـرار وفـي تحقيـق العدل بالسلطة والثروة هي وراء استمرار هذا الفشل الواضح الذي نعيشه.

* * *

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com